

وثيقة سياسات استخدام الذكاء الاصطناعي بالتعليم

وثيقة السياسات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بجامعة سليمان الراجحي

المقدمة

تسعى جامعة سليمان الراجحي إلى تحقيق التميز الأكاديمي والابتكار في أساليب التعليم من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة المبادئ الأخلاقية، والشفافية، وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية. وتهدف هذه الوثيقة إلى وضع إطار تنظيمي واضح يحدد معايير استخدام الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، ويراعي المتطلبات القانونية، والاعتبارات الأخلاقية، وأفضل الممارسات العالمية.

الباب الأول: الأحكام العامة

تحدد هذه المادة الإطار الأساسي الذي يقوم عليه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جامعة سليمان الراجحي ، وتوضح المبادئ الأساسية والأهداف والتعريفات والمسؤوليات المترتبة على جميع الجهات المعنية.

نطاق التطبيق:

تشمل هذه الوثيقة جميع الأنظمة والتطبيقات والخدمات التعليمية والإدارية التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في جامعة سليمان الراجحي .

• ينطبق ذلك على جميع المستخدمين، بما في ذلك:

- أعضاء هيئة التدريس: الذين يستخدمون الأنظمة الذكية في أساليب التدريس والتقييم والبحث العلمي.
- الطلبة: المستفيدون من خدمات التعليم الذكي والتفاعل مع المحتوى الأكاديمي المخصص.
- المراكز الأكاديمية والإدارية: التي تعتمد على الأنظمة الذكية في إدارة البيانات واتخاذ القرارات.



- المطورين ومزودي الخدمات التقنية: المسؤولون عن تطوير وتشغيل الأنظمة الذكية داخل الجامعة.
- الشركاء الخارجيين: الذين يتعاونون مع الجامعة في مشاريع الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا.

كما تشمل جميع جهات التطبيق المختلفة مثل التعليم والتعلم: يشمل ذلك الأنظمة التكيفية، والتقييم الآلي، والتوجيه الأكاديمي المستند إلى الذكاء الاصطناعي. والبحث العلمي: من خلال دعم الأبحاث والتطوير في مجالات الذكاء الاصطناعي وتوفير بيانات اختبارية متقدمة. وصولاً إلى التخطيط واتخاذ القرارات: باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين إدارة العمليات الإدارية والقرارات المؤسسية.

الأهداف العامة :

تهدف جامعة سليمان الراجحي من خلال هذه السياسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن الاستخدام الأمثل والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهي تشمل:

1. تحسين جودة التعليم والبحث العلمي:

- تعزيز العملية التعليمية من خلال استخدام تقنيات ذكية تدعم التعلم المخصص وتحليل أداء الطلبة بشكل دقيق.
- دعم الأنشطة البحثية عبر توفير بيئة تقنية متطورة لتطوير حلول ذكية ومبتكرة.

2. حماية حقوق الأفراد والبيانات:

- ضمان حماية البيانات الشخصية والأكاديمية لجميع مستخدمي الأنظمة الذكية وفقاً للتشريعات والقوانين المعمول بها.
- توفير آليات شفافة تتيح للمستخدمين الاطلاع على بياناتهم وتصحيحها عند الحاجة.

3. ضمان العدالة وعدم التحيز:



- تصميم وتطبيق أنظمة ذكاء اصطناعي تلتزم بمبدأ المساواة دون التمييز بناءً على الجنس أو العرق أو الخلفية الثقافية أو الدينية.
- التأكد من مراجعة الخوارزميات والبيانات المستخدمة بانتظام لضمان عدم ظهور تحيزات تؤثر سلباً على أي فئة.

4. تعزيز الشفافية والمساءلة:

- توضيح آليات اتخاذ القرارات في الأنظمة الذكية وتمكين جميع الأطراف من فهم كيفية وصولها إلى تلك القرارات.
- إنشاء قنوات للمساءلة والاعتراض تضمن معالجة الشكاوى والتظلمات بشكل سريع وعادل.

5. دعم الابتكار والتطوير المستدام:

- تحفيز البحث العلمي والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي لتطوير حلول تعليمية وإدارية تخدم أهداف الجامعة.
- الاستثمار في البنية التحتية والتدريب المستمر لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية.

المبادئ الأساسية

تعتمد الجامعة في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على مجموعة من المبادئ الجوهرية تضمن التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق، وهي:

1. المبدأ الأخلاقي:

- يجب استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحترم القيم الأخلاقية والمعايير الأكاديمية، مع ضمان الحفاظ على كرامة وحقوق جميع المستخدمين.

2. المبدأ القانوني:

- تلتزم الجامعة بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقاً للتشريعات الوطنية والدولية، وعدم مخالفتها لأي قوانين سارية.

3. مبدأ الشفافية:

- يجب أن تكون العمليات والقرارات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي واضحة ومفهومة، مع توثيق كافة خطوات اتخاذ القرار.
- 4. مبدأ العدالة وعدم التحيز:
 - ينبغي تصميم الأنظمة الذكية بحيث تُعامل جميع الفئات على قدم المساواة دون أي تمييز، وضمان مراجعة دورية للخوارزميات لتصحيح أي تحيزات.
- 5. مبدأ الاستدامة:
 - يُستخدم الذكاء الاصطناعي كأداة تسهم في تطوير التعليم والبحث العلمي بشكل مستدام دون المساس بالعنصر البشري.
- 6. مبدأ التكامل:
 - تُعد تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة لدعم وتعزيز القدرات البشرية، ولا يُقصد بها الاستبدال الكامل للعنصر البشري في العملية التعليمية والإدارية.

الباب الثاني: حماية البيانات وأمن المعلومات

سياسات حماية البيانات و جمعها وتخزينها

- الخصوصية أولاً: تلتزم الجامعة بحماية خصوصية بيانات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- شفافية البيانات: يتم إبلاغ جميع المستخدمين بكيفية جمع بياناتهم، وأغراض استخدامها، ومدى صلاحية تخزينها.
- التحكم في البيانات: يحق للمستخدمين الوصول إلى بياناتهم المخزنة في أنظمة الذكاء الاصطناعي وطلب تعديلها أو حذفها عند الحاجة.
- يتم استخدام تقنيات إزالة الهوية أو إخفاء البيانات الشخصية عند تحليل البيانات لأغراض البحث أو تحسين أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- يجب تخزين جميع البيانات على خوادم آمنة تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية لحماية البيانات.

يتم تطبيق إجراءات نسخ احتياطي دورية لضمان حماية البيانات من الفقدان أو التلف.

التدابير الأمنية لحماية أنظمة الذكاء الاصطناعي

- يجب أن تكون جميع الأنظمة الذكية المستخدمة في الجامعة محمية بجدران نارية وبرمجيات مكافحة الفيروسات.
- يتم تفعيل أنظمة المراقبة والتحذير المبكر لرصد أي اختراقات أمنية محتملة.
- يتم فرض قيود على الوصول إلى الأنظمة الذكية، بحيث يُسمح فقط للأفراد المصرح لهم باستخدامها وفقاً لمهامهم الوظيفية.
- تخضع جميع أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحديثات أمنية دورية لحمايتها من التهديدات السيبرانية.
- يتم إجراء عمليات تدقيق دورية للأنظمة الذكية للتأكد من عدم وجود ثغرات أمنية يمكن استغلالها.
- يتم تقييم جميع التطبيقات أو البرمجيات الجديدة التي يتم إدخالها إلى بيئة الجامعة قبل استخدامها لضمان توافقها مع معايير الأمان.
- يتم تدريب الموظفين والطلبة على كيفية التعرف على محاولات الاختيال والهجمات السيبرانية.
- يتم فرض سياسات قوية لكلمات المرور واستخدام المصادقة الثنائية لحماية الحسابات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
- في حالة حدوث اختراق أمني، يتم تنفيذ إجراءات استجابة سريعة تشمل عزل الأنظمة المتضررة والتحقيق في الحادث واتخاذ التدابير الوقائية لمنع تكراره.

الباب الثالث: العدالة وعدم التحيز

معايير النزاهة وعدم التحيز

- يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الجامعة خالية من أي تحيز قائم على العرق، أو الجنس، أو الدين، أو الخلفية الثقافية.
- يتم مراجعة الخوارزميات بانتظام لضمان عدم وجود قرارات تؤدي إلى تمييز غير عادل بين الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس.

- يتم استخدام بيانات متنوعة لضمان دقة التوصيات والقرارات التي يتم اتخاذها بواسطة الأنظمة الذكية.

مراقبة قرارات الأنظمة الذكية

- يتم تعيين لجنة متخصصة لمراقبة مخرجات الذكاء الاصطناعي والتأكد من توافقها مع معايير العدالة والشفافية.
- يتم إجراء اختبارات دورية للتأكد من أن الأنظمة الذكية لا تؤثر سلبًا على فئات معينة من الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس.
- في حالة اكتشاف أي تحيز في قرارات الذكاء الاصطناعي، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديله على الفور.

الباب الرابع: الشفافية والمساءلة

وضوح آليات اتخاذ القرار

- يجب أن تكون جميع قرارات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الجامعة قابلة للتفسير والفهم من قبل المستخدمين.
- يتم توفير معلومات واضحة حول كيفية اتخاذ القرارات داخل الأنظمة الذكية.
- يتم تزويد المستخدمين بإمكانية طلب توضيحات حول أي قرارات أكاديمية أو إدارية يتم اتخاذها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

الباب الخامس: تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس ودعم الطلبة

تمكين أعضاء هيئة التدريس

- يتم تقديم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس حول كيفية دمج الذكاء الاصطناعي في التدريس بطرق فعالة.
- يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في تطوير وتحسين الأنظمة الذكية لضمان ملاءمتها لاحتياجاتهم التعليمية.

دعم الطلبة من خلال الذكاء الاصطناعي

- يتم توفير أنظمة تعليمية ذكية تساعد الطلبة على تحسين مهاراتهم الأكاديمية وفقاً لاحتياجاتهم الفردية.
- يتم تطوير أدوات ذكاء اصطناعي لدعم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير بيئة تعليمية متكافئة.
- يتم توفير منصات ذكاء اصطناعي تفاعلية تتيح للطلبة الاستفادة من برامج التعلم المخصص والتوجيه الأكاديمي.

الباب السادس: البحث العلمي والابتكار

دعم الأبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي

- يتم إنشاء شراكات مع مراكز الأبحاث العالمية لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات في هذا المجال.
- تفعيل استخدام الذكاء الاصطناعي المجهز بأحدث التقنيات لدعم الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية.

أخلاقيات البحث في الذكاء الاصطناعي

- تلتزم الجامعة بوضع معايير أخلاقية صارمة لجميع الأبحاث التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.
- يتم ضمان عدم انتهاك أي حقوق أو خصوصية عند استخدام البيانات في الأبحاث.
- يتم إشراك لجان أخلاقيات البحث العلمي في تقييم أي مشاريع بحثية تستخدم الذكاء الاصطناعي لضمان التزامها بالمعايير الأخلاقية.

الباب السابع: الإطار القانوني والتنظيمي

الالتزام بالتشريعات الوطنية والدولية

- تلتزم جامعة سليمان الراجحي بجميع القوانين الوطنية ذات الصلة باستخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك:
- نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية.



- الأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني والخصوصية.
- القوانين واللوائح التي تصدرها وزارة التعليم و المركز الوطني للتعليم الالكتروني بشأن الذكاء الاصطناعي.
- يتم مراعاة الامتثال للمعايير الدولية مثل: المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة واليونسكو حول استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم.

مراجعة الامتثال القانوني

- تقوم الجامعة بمراجعة قانونية دورية للتأكد من توافق جميع أنظمة الذكاء الاصطناعي مع أحدث القوانين والتشريعات.
- في حالة وجود أي تحديثات قانونية، تلتزم الجامعة بتحديث سياساتها الداخلية والتأكد من تدريب جميع الجهات المعنية على التعديلات الجديدة.

الحماية القانونية لحقوق الطلبة وأعضاء هيئة التدريس

تحمي الجامعة حقوق الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في مواجهة أي استخدام غير مشروع للذكاء الاصطناعي، مثل:

- التقييم غير العادل القائم على قرارات آلية غير خاضعة للرقابة البشرية.
- التعدي على البيانات الشخصية أو استخدامها دون إذن.
- أي تطبيق قد يؤدي إلى التمييز ضد أي فئة أو مجموعة داخل الحرم الجامعي.
- يتم توفير آليات قانونية تتيح للمستخدمين تقديم شكاوى رسمية في حالة انتهاك أي من حقوقهم نتيجة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
- تضمن الجامعة حق جميع المستخدمين في طلب مراجعة أي قرار أكاديمي أو إداري تم اتخاذه عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع إمكانية اللجوء إلى لجان أكاديمية متخصصة لمراجعة هذه القرارات.

التعاون مع الجهات التنظيمية

التسيق مع الهيئات الحكومية

تتعاون الجامعة بشكل مستمر مع الجهات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك:

- وزارة التعليم لضمان توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع سياسات التعليم العالي.
- المركز الوطني للتعليم الإلكتروني لضمان الامتثال لمعايير الحماية والأمان في أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لمواكبة تطورات التقنية ومعايير الحماية والأمان والسياسات المرتبطة بها.
- تشارك الجامعة في الاجتماعات والمنتديات الوطنية المعنية بحوكمة الذكاء الاصطناعي لضمان توافق استراتيجياتها مع الاتجاهات الوطنية.

التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية

- يتم تعزيز الشراكات مع الجامعات المحلية والدولية لمشاركة أفضل الممارسات في تطبيق الذكاء الاصطناعي في التعليم.
- يتم توقيع اتفاقيات تعاون بحثي مع المؤسسات الأكاديمية لتطوير مشاريع بحثية تساهم في تحسين استخدام الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية.
- تشارك الجامعة في مبادرات الذكاء الاصطناعي المفتوح التي تسمح بتبادل البيانات البحثية والنماذج الذكية وفقًا لأطر قانونية تضمن الحماية والأمان.

المعايير التنظيمية الداخلية

- تضع الجامعة لوائح داخلية تحدد آليات الرقابة والمساءلة على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- يتم تشكيل لجنة تابعة لمركز التعليم الرقمي لمتابعة الالتزام بالسياسات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وتقديم التقارير الدورية إلى مجلس الجامعة.

يتم إصدار إرشادات داخلية واضحة تحدد حقوق وواجبات جميع مستخدمي تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الجامعة.

الباب الثامن: الأحكام الختامية

1. تنفيذ وتحديث السياسات

آليات تنفيذ السياسات

- يتم تفعيل هذه السياسات فور اعتمادها من قبل مجلس الجامعة، وإبلاغ جميع الجهات المعنية داخل الجامعة بها.
- يتم عقد ورش عمل تعريفية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والإداريين لشرح مضمون هذه السياسات وآليات تطبيقها.
- يتم إصدار دليل إرشادي يتضمن أمثلة تطبيقية لكيفية الامتثال لهذه السياسات في الممارسات الأكاديمية والإدارية اليومية.

تحديث السياسات

- يتم مراجعة هذه السياسات بشكل دوري (كل سنتين على الأقل) لضمان ملاءمتها لأحدث التطورات التقنية والتشريعية.
 - يتم تشكيل لجنة مراجعة دورية مكونة من خبراء في مجالات التقنية والقانون والتعليم لضمان استمرار فاعلية السياسات.
- في حالة وجود تعديلات جوهرية على السياسات، يتم عقد جلسات استشارية مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة والجهات الإدارية قبل اعتماد التعديلات الجديدة.

المخالفات والإجراءات التصحيحية

تتراوح المخالفات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الجامعة بين المخالفات البسيطة: مثل الاستخدام غير المقصود لتقنيات الذكاء الاصطناعي بطرق لا تتوافق مع السياسات أو المخالفات المتوسطة: مثل الاعتماد الكلي عليه في التقييمات دون مراجعة بشرية. والمخالفات الجسيمة: مثل

تسريب بيانات شخصية، أو تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تنطوي على تحيز واضح أو قرارات مجحفة.

وتتدرج الإجراءات التصحيحية من توجيه تحذير شفهي أو كتابي للمستخدم المخالف مع إلزامه بحضور ورشة تدريبية حول الاستخدام الصحيح للذكاء الاصطناعي.

مرورا بتعليق صلاحيات المستخدم في الوصول إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي لفترة محددة، مع إلزامه بتقديم تقرير يوضح كيفية تصحيح المخالفة المتوسطة وقد تصل إلى إيقاف المتسبب عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي نهائياً في حالة تكرار المخالفات. وإحالة القضية إلى الجهات القانونية المختصة إذا كانت المخالفة تتضمن انتهاكاً قانونياً واضحاً مثل تسريب البيانات أو التلاعب في التقييمات الأكاديمية.

آليات الطعن والاستئناف

- يحق لأي فرد يتم اتخاذ إجراء بحقه تقديم طلب استئناف إلى لجنة المراجعة المختصة.
- يتم النظر في طلبات الاستئناف خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ تقديم الطلب.
- تضمن اللجنة أن جميع قراراتها تتسم بالعدالة والشفافية، وأنه يتم الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية قبل اتخاذ القرار النهائي.

الالتزام بالشفافية في تنفيذ السياسات

- يتم نشر هذه الوثيقة على الموقع الرسمي للجامعة ليتسنى لجميع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الاطلاع عليها.
- يتم توفير قنوات اتصال مباشرة لتمكين المستخدمين من تقديم استفساراتهم حول هذه السياسات.
- يتم إعداد تقارير سنوية تفصل مدى الالتزام بهذه السياسات، والتحديات التي واجهتها الجامعة، والتوصيات المقترحة لتطويرها مستقبلاً.

هذه الوثيقة تُعد مرجعاً رسمياً يُستند إليه في تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع العمليات التعليمية والإدارية بجامعة سليمان الراجحي .